الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5941.5
بتغير قدره
-8.8
0.15%

استطلاع: 42٪ من مواطني ألمانيا يخشون التضخم

ميونيخ ـ د.ب.أ: كشف استطلاع حديث للرأي أن 42٪ من الألمان يخشون أن تصبح أموالهم بلا قيمة بسبب التضخم.
وفي المقابل، أظهر الاستطلاع الذي نشرت نتائجه امس، أن 29٪ فقط من مواطني البلاد مازالوا على ثقة في قوة عملة اليورو، وتبين من خلال الاستطلاع أن 37٪ من الألمان لديهم ثقة قليلة أو منعدمة في اليورو.
وكان التفاؤل بوضع اليورو يسود غالبية الألمان في استطلاع مماثل في يونيو الماضي، أجرى الاستطلاع معهد «تي ان اس انفراتست» لقياس مؤشرات الرأي بتكليف من شركة «أليانز» للتأمين.

البنك مهتم بالدخول في 3 أسواق جديدة في المنطقة

العجيل: نجاح «برقان» في إصدار سندات مساندة بـ 100 مليون دينار سيمكن معدل كفاية رأسمال البنك من الوصول إلى 17,5٪

ماجد العجيل وصلاح الفليج وفيصل صرخوه خلال توقيع الإصدار الخاص بالسندات

العجيل والفليج وصرخوه خلال المؤتمر الصحافي (متين غوزال)

أعلن بنك برقان عن اكتمال عملية إصدار سندات مساندة من الشريحة الثانية بقيمة 100 مليون دينار وتتميز هذه السندات بكونها أول سندات من الشريحة الثانية لرأس المال مقومة بالدينار وكذلك أكبر إصدار لسندات بالدينار من قبل القطاع الخاص وذات أطول مدة استحقاق بالسوق الكويتي تم إصدارها من قبل بنك محلي، حيث قامت كل من شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول «كامكو» وشركة الوطني للاستثمار بإدارة عملية الإصدار للسندات.

وبهذه المناسبة قال رئيس مجلس ادارة بنك برقان ماجد العجيل خلال مؤتمر صحافي عقده البنك أمس للاحتفال بعملية اصدار السندات المساندة من الشريحة الثانية، ان هذه السندات سوف تحسن من رسملة البنك وستمكن معدل كفاية رأس المال من الوصول الى 17,5٪ بعد الاستحواذ على يورو بنك تكفين في تركيا، وهو أعلى من متطلبات بنك الكويت المركزي والبالغة 12٪.

وأكد العجيل ان البنك يهتم بقوة بالدخول إلي السوق المصري وانه مهتم بـ 3 أسواق كونها تمثل له أهمية خاصة وهي السوق السعودي والمصري والإماراتي، مؤكدا على جدوى الاستثمار في تلك الأسواق بعد تواجده في شمال افريقيا والسوق التركي، مؤكدا على أن لبنك لديه خطط عديدة مستقبلية للعمل في السوق التركي.

وأشار الى أن نجاح البنك في اصدار السندات يدلل على متانة وقوة البنك وكذلك فإن الإصدار يعد الأول بالعملة الكويتية والثاني أنه يتم من خلال الشريحة الثانية LT2 وكذلك حجم الإصدار يعد كبيرا، وقال إن سعر الفائدة ليس كبيرا ويعد جيدا بالنسبة للمستثمرين والبنك خاصة أنها تمت على مدى 10 سنوات.

سرعة التغطية للسندات تعكس ثقة المستثمرين في قوة «برقان» وتسويق السندات لم يستغرق أكثر من أسبوعين

البنك لن يستخدم تلك الأموال في إتمام أي عمليات استحواذ

ولن تكون هناك زيادة لرأس المال في الوقت الراهن

وفيما يتعلق بأرباح العام الحالي مع اقتراب نهاية العام، قال العجيل ان الأرباح ستكون جيدة، لكنه لم يذكر نسبا أو أرقاما محددة بشأنها.

عمليات الاستحواذ

وقال العجيل ان البنك لن يستخدم تلك الاموال في إتمام أي عمليات استحواذ كانت في القريب مثل الاستحواذ على البنك التركي حيث ان تمويل شراء البنك التركي كان تمويلا ذاتيا، مبينا ان ادارة البنك رأت ان اصدار سندات أفضل كثيرا من خيارات أخرى، نافيا ان تكون هناك زيادة لرأسمال البنك في الوقت الراهن وان كانت عملية زيادة رأس المال تخضع لمتطلبات الحاجة في أي وقت.

وكان العجيل قد أكد علي ان سرعة التغطية للسندات وهي بذلك الحجم إنما تعكس ثقة المستثمرين في قوة بنك برقان وكذلك ثقتهم في أداء البنك وهو الأمر الذي ساعد كثيرا في تسويق تلك السندات حيث لم تستغرق مدة الاكتتاب أكثر من أسبوعين فيما تمت تغطيتها أكبر مما كان متوقعا.

وأضاف العجيل أن هذا الإصدار التاريخي ليس فقط مهما لبنك برقان وإنما هو مهم لتطوير سوق الدين المحلي وذلك من خلال اصدار أكبر سندات ذات أطول مدة استحقاق حتى الآن، مشيرا الى أن السوق الكويتي متعطش للسندات ذات الجودة العالية منذ بداية الأزمة المالية العالمية، مضيفا «نحن نؤمن وبشدة بأن نشاط سوق السندات المحلي عنصر أساسي في تطوير القطاع الخاص الكويتي، وذلك تماشيا مع خطة تطوير الكويت لتكون مركزا ماليا مهما في المنطقة».

وأشار العجيل الى انه تم اصدار السندات المساندة من الشريحة الثانية ذات خيار حق الاسترداد بعد السنة الخامسة مع أخذ موافقات الجهات الرقابية الخاصة ومن شريحة ثابتة ومتغيرة في أول 5 سنوات من الإصدار تدفع السندات ذات الفائدة المتغيرة للمستثمرين فوائد بسعر 5,65٪ سنويا وتدفع السندات ذات الفائدة المتغيرة للمستثمرين فوائد بسعر 3,9٪ فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي وبحد إجمالي أقصاه 6,65٪ سنويا.

وفي حالة قرر بنك برقان عدم استخدام حق خيار الاسترداد بعد السنة الخامسة من الإصدار سيتم زيادة الفائدة بنسبة 0,25٪ بحيث تدفع السندات ذات الفائدة الثابتة فائدة بسعر 5,9٪ سنويا وتدفع السندات ذات الفائدة المتغيرة فائدة بسعر 4,15٪ فوق سعر الخصم من قبل بنك الكويت المركزي على أن يتجاوز إجمالي الفائدة المتغيرة 6,9٪ سنويا، وأصدرت السندات بالقيمة الاسمية وسوف تدفع الفوائد في نهاية كل 6 أشهر وقد تم تقييم التصنيف الائتماني للسندات بدرجة BBB+ من قبل مؤسسة كابيتال انتليجينس ليمتد.

دعم القاعدة الرأسمالية

وسيستخدم بنك برقان عوائد اصدار السندات لدعم قاعدته الرأسمالية خاصة بعد استحواذه على بنك يورو بنك تكفن في تركيا، ويواصل بنك برقان إستراتيجيته في الحصول على الموارد المالية من أسواق الدين ولتنويع قاعدة المستثمرين وكذلك إضافة المزيد من المرونة المالية للبنك هذا وحافظ بنك برقان على سجله الحافل في الحصول على التمويل من أسواق المال العالمية، وآخر اصدار للبنك كان في سبتمبر 2010 حيث حصل تمويلات بقيمة 400 مليون دولار من خلال اصدار سندات وبمدة استحقاق 10 سنوات مقومة بالدولار وبالإضافة الى ذلك فان بنك برقان مصنف بدرجة BBB+ من قبل مؤسسة ستاندردز آند بورز وبدرجة Baa 1 من مؤسسة موديز.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي في الوطني للاستثمار صلاح الفليج: «يمثل نجاح هذا الإصدار أمرا بالغ الأهمية وشاهدا على تطور أسواق رأس المال المحلية، فالمستثمرون أصبح لديهم أدوات استثمارية طويلة الأجل مقومة بالدينار كجزء من الأدوات الاستثمارية المتاحة لهم.

وأضاف الفليج قائلا: «يسعدنا دعم بنك برقان في مبادراته التوسعية من خلال هذا الإصدار، ولم يكن نجاح هذه الصفقة الفريدة من نوعها ليتحقق دون الجهود المضنية والمنسقة لكل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والدعم المتواصل والمستمر من قبل قاعدة مستثمرينا».

بدوره قال الرئيس التنفيذي في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول «كامكو» بالوكالة فيصل صرخوه: «نتوقع ان يزيد هذا الإصدار من الثقة بالاقتصاد الكويتي بشكل عام وقطاع الاستشارات البنكية بشكل خاص، نحن في كامكو مهتمون كشركة بتطوير ودعم سوق السندات المحلي وبالمقابل سيكون ذلك عنصرا أساسيا في تطوير الاقتصاد الكويتي والقطاع الخاص».

وحول الاستفادة من عملية الإصدار، قال صرخوه أن الاستفادة من إدارة الإصدار تتراوح عادة بين 0,75٪ و1,5٪ من إجمالي قيمة الإصدار وتزيد في حالة إذا كان مدير الإصدار واحدا، لافتا الى أن إصدار السندات يعد عملا تشغيليا جيدا لشركات الاستثمار ويخلق فرصا جيدة للعمل أمامها.

وأشار صرخوه إلى أن المطلوب في مدير الإصدار أن يكون من الشركات القيادية التي لديها خبرات عالية في هذا المجال، وهو يعطي فرصة لجمع دين للشركة المصدرة يكون مداه أطول من الدين الذي يتم الحصول عليه من القروض.

وأشار إلى أن التغطية للسندات تخطت 4 مرات وذلك يعطي مؤشرا جيدا على قوة ومتانة الشركة المصدرة للسند وكفاءة رأسمالها، مبينا أن مزايا إصدار السندات مسؤولية مصدر السند في إشارة إلى مدى تأثير السند على أداء مجموعة بنك برقان.

وبين أن الدين في العادة يتناسب مع طبيعة الاستثمارات وكفاءتها المالية، وفيما يتعلق بإصدار سندات أخرى مع التوسعات المتوقعة للبنك، أشار إلى أن الإصدار يتناسب مع رأسمال الجهة التي تقوم بإصداره.

وأشار إلى أن البنك وصل إلى الحد الأقصى من إصدار السندات على اعتبار أن رأسماله يتراوح ما بين 140 و150 مليون دينار، إلا أنه أوضح أن التفكير في أي إصدار يتوقف على القدرة الائتمانية للبنك.

وحول تأثير التشريعات الجديدة على سوق السندات، قال إنها إيجابية وتعزز من سوق السندات بشكل عام وأسواق المال وأي تشريع يخرج من هيئة الأسواق أو وزارة التجارة سيؤثر بشكل جيد على الجميع.

● أحمد مغربي

«زين»: استكمال نظر الدعوى المرفوعة ضد وكيل وزارة المالية

أفادت شركة الاتصالات المتنقلة «زين» بشأن الدعوى المرفوعة من قبلها ضد وكيل وزارة المالية بصفته بشأن ضريبة دعم العمالة الوطنية عن الأعوام 2005 و2006 و2007، بأن الدعوى تم وقفها لحين بت المحكمة الدستورية في الدفع المقدم من شركة الاتصالات المتنقلة بشأن عدم دستورية المادة 12 من القانون رقم 2000/19 بشأن ضريبة دعم العمالة الوطنية، حيث إنه قد صدر حكم المحكمة الدستورية بتاريخ 2012/12/26 برفض الدفع المقدم من شركة الاتصالات المتنقلة بعدم الدستورية، وأشارت في بيان لها على موقع البورصة أنه سوف يتم استكمال نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة «محكمة الموضوع».

صندوق «المركز العقاري» ينسحب من البورصة

كونا: أعلن سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) إفادته من قبل شركة المركز المالي الكويتي (المركز) بصفتها مدير صندوق المركزي العقاري (مركز عقاري) بانسحاب الصندوق من البورصة لتوفيق أوضاعه مع نص المادة رقم 294 من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 وذلك بعد أخذ موافقة جهة الإشراف. وقالت البورصة على موقعها الالكتروني أمس انه سيتم الاستمرار في تطبيق نظام الاشتراك والاسترداد في مقر «مدير الصندوق» كما هو مطبق منذ انشاء الصندوق بناء على صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة وفقا لأحكام النظام الأساسي للصندوق وذلك بعد الانسحاب.

وتأسس صندوق المركزي العقاري عام 2002 وأدرج في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) عام 2004 ويتراوح رأسماله المصرح به بين 5 و100 مليون دينار.

ويهدف الصندوق الى تحقيق أرباح رأسمالية ونقدية والقيام بدفع العوائد والأرباح النقدية على شكل دفعات شهرية من خلال استثمار رأسماله في شراء وتطوير عقارات مدرة وغير مدرة للدخل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 106,49 دولارات

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 1,19 دولار في تعاملات أول من أمس ليستقر عند مستوى 106,49 دولارات للبرميل مقارنة بـ 105,30 دولارات في تداولات يوم الاثنين الماضي.

ويأتي ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بعد ان أظهرت بيانات اقتصادية ان أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأميركية ارتفعت أكثر من المتوقع في أكتوبر الماضي.

مجلس الوحدة الاقتصادية: ضعف تعافي الاقتصاد العالمي بسبب تصاعد ضغوط الأسواق المالية وضغوط الديون السيادية في بلدان منطقة اليورو

اكد تقرير حديث ان النتائج والمؤشرات الاقتصادية التي ظهرت خلال الربع الثاني من عام 2012 أوضحت ازدياد ضعف التعافي الاقتصادي العالمي الذي لم يكن في الاصل قويا، وذلك نتيجة تصاعد ضغوط الاسواق المالية وضغوط الديون السيادية في بلدان منطقة اليورو حتى أصبحت قريبة من المستويات السائدة في نهاية 2011، وسجل عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة معدلات نمو اقل نظرا لأن الربع الاول من عام 2012 جاء افضل الى حد ما من المتوقع، وتوقع التقرير ان يصل النمو العالمي الى 3,9٪ خلال العام 2013 بعدما سجل 3,5٪ عام 2012. وبالنسبة للاسواق المالية العالمية، اوضح التقرير الذي اصدره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان اسعار الاصول الخطرة انخفضت خلال الربع الاول من 2012، خاصة اسعار الاسهم، بينما تراجعت العائدات على سندات الملاذ الامن (المانيا واليابان وسويسرا والولايات المتحدة)حتى بلغت ادنى مستوياتها المسجلة على مدار عدة عقود.

واشار التقرير الى انه نظرا لتدفق بعض رؤوس الاموال في اصول تعتبر آمنة داخل منطقة اليورو فقد امكن احتواء ضعف اليورو غير ان الديون السيادية في بلدان منطقة اليورو الهامشية لاتزال تعاني من عدم الاستقرار.

كما اشار التقرير الى انخفاض اسعار السلع الاولية ايضا ومن اهم هذه السلع النفط، حيث انخفضت اسعار النفط الخام خلال الربع الثاني من العام الحالي لتصل الى 86 دولارا للبرميل تقريبا، حيث سجلت الاسعار انخفاضا بنحو 25٪ عن اعلى مستوياتها في اواسط شهر مارس الماضي وذلك نظرا لاقتران اثار ضعف توقعات الطلب العالمي بانخفاض حدة المخاوف من مخاطر الاحداث الجغرافية ـ السياسية المتعلقة بايران على المعروض النفطي واستمرار البلدان الاعضاء في منطقة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) في تجاوز حصص الانتاج. وفيما يخص الاسعار العالمية للسلع الغذائية الاساسية عام 2012، اوضح التقرير ان العالم شهد ارتفاعا مستمرا في اسعار السلع الغذائية الرئيسية، مضيفا انه وفقا لتقرير صادر عن منظمة الامم المتحدة خلال شهر اغسطس الماضي فإن اسعار الغذاء العالمية قفزت بسبب التقلبات الشديدة في احوال الطقس، كما ذكرت منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة «الفاو» ان هناك مناطق في العالم شهدت تغيرات مناخية فهناك امطار سقطت في غير اوقاتها المعهودة كما في البرازيل وجفاف في الولايات المتحدة الأميركية في حين واجهت روسيا صعوبات في الانتاج، وتأخرت الرياح الموسمية في الهند وشهدت استراليا فقرا في الامطار مما فاقم من المشكلة.

واشار التقرير الى ما ذكره البنك الدولي عن ارتفاع اسعار الغذاء العالمية بنسبة 10٪ في يوليو 2012 نظرا لتضرر المحاصيل من جراء الجفاف في الولايات المتحدة وشرق اوروبا، موضحا ان أسعار الذرة والقمح ارتفعت بنسبة 25٪ لكل منهما خلال الفترة من يونيو ـ يوليو الماضي في حين قفزت أسعار فول الصويا 17٪ ولم يتراجع سوى الارز الذي هبطت اسعاره 4٪، كما تسبب جفاف حاد في الولايات المتحدة في انخفاض شديد لغلال محاصيل الذرة وفول الصويا هذا العام وأضر صيف جاف في روسيا واوكرانيا وكازاخستان بإنتاج القمح. واشار التقرير الى انه بحلول 2050 سيزداد الطلب على الاغذية بنسبة تتراوح بين 70٪ و100٪ نتيجة الارتفاع في معدل النمو السكاني المتوقع ان يبلغ 2,5 مليار نسمة اضافية، وهذا وحده يكفي لممارسة الضغوط على اسعار السلع الاساسية.

وشدد التقرير على ان الزيادات في اسعار الغذاء مرتبطة بالزيادة في اسعار الطاقة فقد صعدت اسعار النفط الخام بنسبة 10,3٪ في مارس الماضي حتى صارت تزيد بنسبة 36٪ عما كانت عليه قبل عام وهذه الزيادات في اسعار النفط تؤثر في اسعار الغذاء فحدوث ارتفاع نسبته 10٪ في اسعار النفط الخام يؤدي لحدوث زيادة نسبتها 2,7٪ في مؤشر اسعار الغذاء.

وبالنسبة لتأثير أزمة منطقة اليورو على الاوضاع المالية للدول العربية، اوضح التقرير ان تلك الازمة تسببت في انخفاض الطلب الاوروبي على جميع المواد الاولية المصدرة من قبل الدول العربية وفي مقدمتها النفط، كما القت بظلالها على اقتصادات البلدان الصناعية غير الاوروبية فانخفضت وارداتها من هذه المواد وقد تحملت الدول العربية النفطية وغير النفطية خسائر مالية فادحة ادت الى حدوث او زيادة العجز لميزانيات بعضها وانخفض بشدة فائض موازينها التجارية، الامر الذي ادى الى انخفاض احتياطياتها الرسمية في حين لم تؤثر هذه الازمة سلبيا على صادرات الخدمات العربية الى اوروبا وهي تحويلات العمال المغتربين وايرادات السياحة ومساهمتها في تحسين حجم الاستثمارات العربية الخارجية.

واضاف التقرير ان ازمة منطقة اليورو ادت الى ارتفاع معدلات البطالة فيها والتي انتقلت من 7٪ عام 2008 الى 10٪ في منتصف عام 2012، وتوقع التقرير ان تنخفض تحويلات العمال العرب المقيمين في دول هذه المنطقة بسبب هبوط دخولهم الناجم عن تفاقم البطالة خاصة ان عدد العاطلين من العمال الاجانب قد وصل الى اكثر من 30٪ في الكثير من هذه الدول، أي ان زيادة نقطة مئوية واحدة في المعدل العام للبطالة تعني زيادة ثلاث نقاط مئوية في معدل بطالة الاجانب. واعتبر التقرير أزمة منطقة اليورو من اكبر التحديات التي تواجه النظام العالمي الجديد، فضلا عن كونها اكبر تحد للدول الاوروبية ليس على الجانب الاقتصادي فحسب بل ايضا على الجانب السياسي، حيث اطاحت الازمة بثماني حكومات اوروبية، كما عمدت اليونان وعدد من دول منطقة اليورو الى ضخ السيولة لتحفيز الاقتصاد فتم اللجوء الى الاستدانة الخارجية والتي تضمنت العجز عن سداد الديون السيادية فقد وصلت الديون السيادية في ايطاليا الى 106 تريليونات يورو وفي اسبانيا 700 مليار يورو وفي اليونان 350 مليار يورو وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الاتحاد الاوروبي في علاج ازمة الديون، الا ان خطر الافلاس مازال يحيط ببعض الدول وفي مقدمتها اليونان وايرلندا والبرتغال.

وتوقع التقرير ان يتأثر القطاع المصرفي بأزمة الديون السيادية الاوروبية والتي امتد تأثيرها خارج منطقة اليورو ليشمل القطاعات المصرفية في العديد من الدول المتقدمة والنامية، كما توقع ان تتأثر قطاعات المصارف العربية ذات مستويات الانكشاف الاكبر على البنوك الاوروبية حيث ان هناك تواجدا قويا للفروع المصرفية التابعة لبعض المصارف الاوروبية في كل من المغرب وتونس ومصر والامارات حيث تمثل عمليات الائتمان عبر الحدود ما يتراوح بين 5٪ و7٪ من الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول العربية.

وعلى الصعيد العربي اوضح التقرير ان الدول التي شهدت احداثا سياسية ومنها مصر، تونس، سورية، اليمن وليبيا قد ادت تلك الاحداث الى توقف الانتاج بنسبة كبيرة واغلاق مؤسسات اقتصادية كثيرة وانخفاض الاستثمارات وتراجع الصادرات وعوائد السياحة وظهور مشكلات اجتماعية بحدة مثل الفقر والبطالة.

● القاهرة ـ هناء السيد

العملة الخليجية الموحدة

بالنسبة للعملة الموحدة لمنطقة اليورو وتأثير ذلك على إنشاء العملة الخليجية الموحدة، أكد التقرير انه بهدف تسهيل التبادل التجاري وتوثيق العلاقات الاقتصادية البينية قررت دول الخليج إنشاء اتحاد نقدي تنبثق عنه عملة موحدة، لافتا الى ان هذه الدول رأت ضرورة الاعتماد علي سياسة نقدية موحدة ترتكز على معايير التقارب ولكن بدلا من تبني معايير نابعة من خصوصياتها راحت هذه الدول تنقل حرفيا معايير التقارب المطبقة في منطقة اليورو كمعيار العجز المالي وقدره 3٪ كحد أقصى، وكان من المأمول تداول العملة الخليجية الموحدة منذ بداية عام 2010 لكنها لم تصدر حتى الآن، ومما لاشك فيه ان الموقف المعارض لكل من الإمارات وعمان يفسر هذا التأخر، ولكن ألا توجد أسباب أخرى وفي مقدمتها أزمة منطقة اليورو التي دلت على ان العملة الموحدة يمكن ان تخلق مشاكل خطيرة تزعزع الثقة بهذه العملة؟ إلا ان التقرير أوضح ان أزمة منطقة اليورو لم تظهر بسبب العملة الموحدة بل بسبب عدم احترام المعايير التي تستند إليها لذلك لا يوجد ما يبرر التخوف من العملة الخليجية الموحدة المرتقبة شريطة مراعاة معايير التقارب المناسبة.

وشدد التقرير على ان أزمة اليورو أثرت بشكل سلبي على مستقبل العملة الخليجية الموحدة فقد اقتبست دول الخليج معايير هذه المنطقة القائمة على العجز وهي غير صالحة للخصوصيات الخليجية، مؤكدا ان تجربة اليورو غير جديرة بالاقتباس فهي لم تستمر إلا لاعتبارات سياسية ألمانية ـ فرنسية وهذا لا يشجع اي منطقة في العالم على تبني عملة موحدة.